العولمة، التقارب والنمو الاقتصادي- دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال معطيات البانل خلال الفترة (1980-2018)-

Globalization, Convergence and Economic Growth - a study of the situation of developing and developed countries using the panel data during the period (1980-2018)-

سميرة شاقور[1]

Samira CHAKOUR[1]

[1]جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، samira.chakour@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2020-09-06 تاريخ القبول: 2021-08-06

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تقدير العلاقة بين العولمة، التقارب والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول وعددها 17 دولة، تمثلت في دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، مصر وليبيا) كعينة عن الدول النامية و12 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، كعينة عن الدول المتقدمة، وهي: فرنسا إيطاليا، ألمانيا، كندا، بلجيكا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، الدنمارك، البرتغال، السويد والنرويج خلال الفترة الزمنية (1980-2018).

لاختبار مدى أهمية العولمة كمتغير يفسر النمو الاقتصادي، وإمكانية تقليص فجوة الدخل بين الدول وحدوث عملية التقارب الاقتصادي، فقد قمنا باختبار فرضية التقارب الشرطي وفرضية التقارب المطلق باستخدام منهج تحليل بيانات البانل الديناميكي، وقد توصلت الدراسة إلى رفض فرضية التقارب المطلق وقبول فرضية التقارب الشرطي، وأن العولمة لا تعمل ضمنيا على تقارب اقتصاديات الدول فيما بينها، بالرغم من اعتبارها من العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: *العولمة.، النمو الاقتصادي، التقارب المطلق.، التقارب الشرطي.،بيانات البانل الديناميكي.*

تصنيف JEL: C_{23} ،O_{11}

Abstract :

The present study revolves around examining and evaluating the connection between globalization, convergence, and economic growth involving 17 countries. Namely North African countries (Algeria, Tunisia, Morocco, Egypt and Libya) as a sample of developing countries and 12 OECD countries, as a sample of developed countries: France, Italy, Germany, Canada, Belgium, Japan, United States of America, Netherlands, Denmark, Portugal, Sweden, and Norway during the period (1980-2018). To test the extent of importance of globalization as a variable that contributes in the economic growth and probability of minimizing revenue dissimilarity among countries and realizing economic convergence process, we tested the conditional convergence hypothesis and the absolute convergence hypothesis using the dynamic panel data

[1] **المؤلف المرسل:** شاقور سميرة، samira_20071@yahoo.fr

analysis approach. The results revealed that it's unworkable for absolute convergence hypothesis consequently accepting conditional convergence hypothesis, and demonstrating that globalization does not work implicitly on approaching to the countries' economy in spite of being reviewed to be a driving force that facilitate the economic improvement.

Keywords: *Globalization, economic growth, Absolute Convergence, Conditional Convergence, Dynamic Panel Data.*

Jel Classification Codes : **O_{11}, C_{23}**

1.مقدمة:

فرضت التغيرات الاقتصادية العالمية في العقود الأخيرة نفسها على التوجهات والسياسات الاقتصادية في مختلف دول العالم سواء النامية أو المتقدمة،وتبرز العولمة الاقتصادية وموجة التوجه نحو اقتصاد السوق كأحد أهم هذه التغيرات، وظاهرة العولمة ليست جديدة، لكن التقدم التقني وخصوصا ما يتعلق منه في تقنية المعلومات والاتصالات قد وضع لهذه الظاهرة ملامح جديدة وسرعة فائقة الانتشار، ومما لا شك فيه أن هذا المفهوم قد سيطر تماما على الفكر الاقتصادي الحديث، كما سيطرت ظواهر هذا المفهوم على الاقتصاد بكل أبعاده في العالم.

وبالتوازي مع تسارع العولمة حدثت تحولات في تقارب وتباعد الدخول بين الدول وهذا توازيا مع تسارع التدفقات التجارية والمالية وانتشار شبكات الإنتاج الدولية والتغير التكنولوجي السريع، وهو ما يعزي بصفة خاصة إلى التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأدى ذلك إلى افتراض واسع النطاق بأن ازدياد التفاوت في الدخل هو نتيجة حتمية للتغييرات الهيكلية الناجمة عن العولمة والتغير التكنولوجي، أو حتى شرطا مسبقا لمثل هذا التغيير، وأن إتباع سبل العولمة لا يعني استفادة الدول بصورة متساوية من هذه الزيادات، فقد استطاعت الدول المتقدمة تحقيق معدلات نمو مستمرة، في حين هناك دول أخرى مازالت تعاني من تدني المستوى المعيشي وانعدام ضروريات الحياة، ومحاولة اللحاق بركب الدول المتقدمة والتقارب نحوها يشكل هاجسا يضع علامات استفهام عديدة، إلا أنها مجبرة على استقبال العولمة بإيجابياتها وسلبياتها والانفتاح على العالم الخارجي والاندماج معه.

وتعتبر العولمة، من أهم الظواهر العالمية المعاصرة التي عرفت جدلا واسعا حول الآثار التوزيعية لها فهناك مدرسة فكرية ترى أن العولمة تؤدي إلى مد متصاعد من الدخل يستفيد منه الجميع. ومن ثم، فحتى المجموعات منخفضة الدخل تستفيد من العولمة بالمفهوم المطلق، أما المدرسة الفكرية المعارضة لذلك، فترى أنه رغم أن العولمة قد تحسن الدخل الكلي، فإن المنافع لا تقتسم بالتساوي بين الدول، حيث أن هناك خاسرين بوضوح نسبيا وربما كذلك بالمفهوم المطلق. هذا، ولعله ليس بمستغرب أن تكون القضايا المتعلقة بتقارب وتباعد الدخول أحد أهم محاور الجدل الذي أثارته العولمة.

مما سبق يتضح لنا أن مسألة تبني العولمة والانفتاح على العالم الذي يواجه الدول والدول النامية خاصة في النظام الاقتصادي العالمي لا تتعلق فقط، باتخاذ خطوات نحو كثير أو قليل من العولمة، ولكن تتعلق بأفضل الطرق للحصول على

أفضل العناصر التي تدعم التنمية الاقتصادية من هذا النظام، وإمكانية تقليص فجوة الدخل بينها وبين الدول المتقدمة وتحقيق التقارب الاقتصادي نحو هذه الدول، ومن هنا تبرز أمامنا معالم المشكلة التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:**ما مدى تأثير العولمة على النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة؟ وهل تؤدي العولمة إلى حدوث ظاهرة التقارب الاقتصادي بين هذه الدول؟**

فرضيات الدراسة: حسب مقاييس العولمة المعتمدة في الدراسة يمكن وضع الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ارتباط طردية بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام و معدل الانفتاح التجاري؛
- هناك علاقة ارتباط طردية بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام ومعدل الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- هناك علاقة ارتباط عكسية بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام ولوغاريتم نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الابتدائي.

أهمية الدراسة: نظرا لأهمية العولمة والمكانة التي أصبحت تحتلها في اقتصاديات الدول والدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي وإحداث عملية التقارب الاقتصادي بين الدول،إضافة إلى الأخطار التي يمكن أن تنجم عنها بالنسبة للدول النامية على حد سواء في حين لم توظف بالطريقة الصحيحة،فإن تحليل مقاييس العولمة وتقدير أثرها على النمو الاقتصادي ومعرفة مدى مساهمتها في تقارب الدخول بين الدول النامية والدول المتقدمة باستعمال معطيات البانل، يقود إلى معرفة سلوكها، الأمر الذي يمكن أن يساعد الدول النامية في انتهاج إستراتيجية تنموية تعمل على بناء وتنسيق السياسات والأعمال، لمساعدة الأسواق على العمل بكفاءة عبر الحدود.

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى تقدير العلاقة بين العولمة، التقارب والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول وعددها 17 دولة، تمثلت في دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، مصر وليبيا) كعينة عن الدول النامية و12 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، كعينة عن الدول المتقدمة، وهي: فرنسا إيطاليا، ألمانيا، كندا، بلجيكا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، الدانمارك، البرتغال، السويد والنرويج خلال الفترة الزمنية (1980-2018)، ولاختبار مدى أهمية العولمة كمتغير يفسر النمو الاقتصادي، وإمكانية مساعدته في تقليص فجوة الدخل بين الدول وحدوث عملية التقارب الاقتصادي قمنا باختبار فرضية التقارب المطلق والتقارب الشرطي باستعمال طريقة العزوم المعممة (GMM).

الدراسات السابقة: مما لاشك فيه أن الاهتمام بظاهرة التقارب الاقتصادي والبحث في آليات تقارب وتباعد الدول فيما بينها ينبع من الاهتمام بموضوع النمو الاقتصادي ذاته، ومن خلال مختلف النظريات الاقتصادية التي بحثت في محددات النمو الاقتصادي، فشلت النماذج النيوكلاسيكية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين الدول المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية النمو الداخلي، التي ترجع النمو الاقتصادي إلى الادخار والاستثمار في رأس المال البشري من جهة، والاستثمار في البحث والتطوير وإنتاج المعرفة من جهة ثانية، يضاف لذلك

اعتبار أن السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم أي الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والبحث والتطوير، وبالتالي قد تحسن الحكومة كفاءة تخصيص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، الذي يعتبر أساس التقدم التقني، ومن خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية، إذا السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة للنمو، بل يعتبر البيروقراطيين الأكفاء والحكم الصالح أساس للنمو طويل الأجل.

لكن على الرغم من دور نماذج النمو الداخلي في العقود الأخيرة، فإن النظرية النيوكلاسيكية، والممثلة في نموذج"SOLOW- SWAN (1956)"ونموذج "RAMSY(1928)"، لا تزال أساسا للكثير من العمل التجريبي على التقارب ومحددات النمو، ويستخدم هذا النهج بيانات في المقاطع العرضية، لأنه يقوم على مفهوم اللحاق بالركب أو الاستدراك (Rattrapage) ومفهوم التجانس، بمعنى أن الدول الفقيرة ستعرف معدلا للنمو أسرع من الدول الغنية سببه سريان قانون العوائد المتناقصة لعنصر رأس المال، وبالتالي تميل إلى اللحاق بالدول المتقدمة، كما تم تطوير هذا النموذج فيما بعد من قبل "CASS & KOOPMANS (1956)"(بارو، 2009، صفحة 1).

وقد أشارت الدراسات المؤيدة للنظرية النيوكلاسيكية إلى أن المتغير التفسيري، والمتمثل في المستوى الابتدائي لمتوسط دخل الفرد يعد المسؤول عن التقارب المطلق أو ما يسمى بالتقارب غير الشرطي باختلاف أحوال الدول سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا،وتنبأت بأن تكون إشارته سالبة،مما يعني أن الدول الفقيرة ستحقق نموا مرتفعا أكبر من الدول الغنية التي وصلت إلى مرحلة الاستقرار في النمو الاقتصادي(Dewan & Husein, 2001)، وتعد دراسة "BAUMOL (1986)" من الدراسات السباقة التي تطرقت إلى مفهوم التقارب، وبعدها جاءت النظريات الحديثة، والتي استطاعت اختبار فرضية التقارب الشرطي وتوضيح أهم القنوات التي تساهم في تقارب أو تباعد اقتصاديات الدول(Baumol، 1986، الصفحات 1072-1085)، ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة " MANKIW, ROMER &WEIL (1986)"، دراسة "BOSWORTH, &AL (1995)"، دراسة " BARRO (1996)"، دراسة "KLENOW &RODRIGUE (1997)"، دراسة " HALL &JONES (1999)" ودراسة "WONG (2001)"، وفيما يلي سنتطرق إلى بعض من هذه الدراسات بقليل من التفصيل.

- دراسة **HALL(1999) & JONES** بعنوان " **Why do some countries produce so much more output per worker than others**"(Hall & Jones, pp. 83-116): تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات وأبرزها في الأدبيات على صعيد قياس معدل التقارب السنوي، وقد استخدمت عينة تتكون من 77دولة خلال الفترة (1960-1985)، واعتمدت على بيانات المقطع العرضي،أما

المتغيرات التفسيرية المستخدمة فهي: لوغاريتم متوسط دخل الفرد أول المدة*،رأس المال البشري أول المدة**،صيغة التفاعل***، لوغاريتم معدل الخصوبة الإجمالي،نسبة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي،الرقم القياسي للديمقراطيةومربعه،المتغيراتالوهميةللأقاليمالأمريكااللاتينية،وإفريقيا الصحراوية،وشرق آسيا، وقد بلغ معدل التقارب السنوي بين الدول الغنية والفقيرة بحوالي -1,07 بالمئة، في حين بلغ معدل نمو التقارب السنوي الإجمالي حوالي -1,75 بالمئة.

- دراسة "WEI KANG WONG" (2001) بعنوان " The Channels Of Economic Growth, AChannel Decomposition Exercice" (WONG, 2001): استهدفت الدراسة تقدير معدل التقارب الاقتصادي لعينة من الدول وعددها 77 دولة خلال الفترة (1960-1985)، وقد أشار "WONG" أن معامل التقارب الشرطي يدخل في حسابه متغيرين تفسيريين،الأول وهو التأثير المباشر للتقارب،ويأتي من خلال متغير لوغاريتم متوسط دخل الفرد أول المدة،والثاني يشمل التأثير غير المباشر،من خلال متغير صيغة التفاعل، والتي هي عبارة عن حاصل ضرب لوغاريتم متوسط دخل الفرد أول المدة ورأس المال البشري أول المدة، وقد قدر معدل التقارب الكلي بحوالي (-0,0172)، وهذا يعني أن الدول الفقيرة تتقارب نحو الدول الغنية بمعدل 1,72 بالمئة سنويا، وبمقارنة معدل التقارب الشرطي مع أهم الدراسات السابقة في هذا المجال وهي دراسة "BARRO (1996)" توصلت الدراسة إلى إمكانية قياس معدل التقارب السنوي بوجود متغير لوغاريتم متوسط دخل الفرد أول المدة،من دون استخدام صيغة التفاعل،لأن المعلمة المقدرة ستعطينا الحجم نفسه من التقارب تقريبا، وعليه يعتبر المستوى الابتدائي لنصيب الفرد من الناتج المحدد الأساسي لسرعة التقارب.

- دراسة "أثيلعبد الجبار الجومرد ونزار صديق إلياس القهوجي" (2009) بعنوان "النمو الاقتصادي وتقدير معدل التقارب لمتوسط دخل الفرد بين البلدان للفترة (1990-2002)"(الجومرد و القهوجي، 2009، الصفحات 111-128): اهتمت هذه الدراسة بتقدير معدل التقارب الشرطي لعينة من الدول تتكون من 72 دولة من الدول النامية والمتقدمة، وكان الهدف من الدراسة هو تأثير الفترة غير المستقرة على معدل التقارب الاقتصادي، بعدما نشر عن صندوق النقد الدولي أن العقدين (1980-2000) يعد أن عقدين ضائعين،لما تخللهما من أحداث اقتصادية واجتماعية و سياسية كثيرة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء أدت إلى تدهور معدلات النمو،ومن هذا المنطلق،فقد برزت الرغبة في هذا البحث لدراسة هذه الفترة، وقد تم تشخيص ثلاث متغيرات تعكس عدم الاستقرار لدراستها وإثبات حقيقة دورها السلبي في النمو الاقتصادي، والذي يضعف قوة التقارب الشرطي الحاصل بين الدول الغنية والفقيرة، وهي: عدم الاستقرار في الأسعار، عدم الاستقرار في الإنفاق الاستهلاكي وعدم الاستقرار في الصادرات،

* - إن المتغير لوغاريتم متوسط دخل الفرد أول المدة (الابتدائي) يشير إلى لوغاريتم متوسط دخل الفرد لعام 1960.

**- سنوات التحصيل للذكور للسكان البالغين 25 سنة فما فوق للمستويات الثانوي والعالي.

***- صيغة التفاعل: وهي تتألف من لوغاريتم متوسط دخل الفرد أول المدة مضروبا بسنوات التعلم للذكور أول المدة.

وخلص البحث إلى اختيار متغيرين لعدم الاستقرار،واستبعاد الثالث،بعد أن اجتازا اختبار، الرصانة، فيما تم انتخاب أحد هذين المتغيرين بناء على معنويتهما في معادلة الانحدار العامة، وقد ركز البحث على قياس معدل التقارب الشرطي ومقارنته مع أهم الدراسات السابقة في هذا المجال وهي دراسة "BOSWORTH, &AL (1995)"، ثم طبق بعد ذلك أسلوب تفكيك القناة الذي يتيح لنا إجراء مقارنات في التحليل والكشف عن هوية القناة التي تدفع باتجاه التقارب،وتلك التي تدفع باتجاه التباعد (Bosworth & Yu Chin, 1995)،وقد استخدم التصنيف المتبع من قبل "PRITCHETT (2000)" في توزيع الدول (Pritchett, 2000)،وخرج البحث بجملة من الاستنتاجات من أهمها أن ظاهرة تقارب متوسط دخل الفرد قد استمرت خلال فترة الدراسة، أي أنها موجودة فعلا للفترة (1990-2002) ولكنها ضعفت مقارنة بالفترات السابقة،وقد يعود السبب في ذلك إلى أن هذه الفترة اتصفت بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي،مما أحدث هذا التباطؤ في معدلات النمو في الدول النامية فانعكس على معلمة التقارب الكلية، كما توصلت الدراسة إلى أن اللحاق التكنولوجي من أهم آليات التقارب الاقتصادي.

إن أغلب الدراسات التطبيقية التي أجريت في هذا المجال، والتي لا يسعنا ذكرها كلها، والتي تناولت تقدير معدل التقارب الاقتصادي من خلال اختبار فرضية التقارب المطلق والتقارب الشرطي جاءت أغلب نتائجها متطابقة، وقد أظهرت بشكل عام بأن فرضية التقارب الشرطي تكون أكثر قابلية للاختبار من فرضية التقارب المطلق،حيث أعطت فرضية التقارب المطلق نتائج ضعيفة.

2.الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة كان لابد من التعرف على المتغيرات المتعلقة بالموضوع، وهي:

1.2العولمة:

تعني العولمة زوال الحواجز الثقافية، الاقتصادية والسياسية بين العديد من الدول، وتفسر بأنها تحويل الظواهر المحلية إلى ظواهر عالمية أكثر انتشارا دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة(إسماعيل، 1999، صفحة 44)وهي من أكثر المفاهيم التي أثارت جدلا ونقاشا واسعا بين المفكرين، سواء من حيث التعريف أو من حيث نشأتها التاريخية أو أثرها على دول وشعوب العالم، وخاصة العالم النامي.والمهتمون بهذه القضية متفقون تقريبا على أن كلمة العولمة جديدة، ولكن ما تصفه ليس بجديد، بل يرى بعضهم أن السير نحوها بدأ منذ مئات السنين.

وأول من تبنى فكرة العولمة عالم السسيولوجيا الكندي "Marshall MACLUHAN" في كتابه "حرب وسلام في القرية الكونية" سنة 1970، وبعده "Zbigniew BRZEZINSKI" الذي كان مستشارا للأمن القومي لدى الرئيس الأمريكي "Jimmy CARTER" في مؤلفه "بين عصرين، أمريكا والعصر الإلكتروني" سنة 1980،(بريجنسكي، 1980)، وقد ركز "BRZEZINSKI" على جانب المعلوماتية من العولمة ورأى بأنه ينبغي

على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بقيادة العالم وتقدم نموذجا ثقافيا حضاريا شامل للحداثة كونها تملك 65 بالمئة من المادة الإعلامية على مستوى العالم(بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، 1999).

ولقد صدر الكثير من المؤلفات باللغات الأجنبية والعربية التي تتناول هذه الظاهرة، لدرجة أن المرء يكاد يحار في كيفية الإلمام بهذا الموضوع أو فهم حقيقته، خاصة أن كل كاتب عادة مايركز تحليله على جانب معين من العولمة،مثل الجانب الاقتصادي، السياسي،الاجتماعي،الثقافي أو الإعلامي ...إلخ، ولهذا أصبح يوجد الآن ما يشبه التخصص في تناول قضية العولمة.

ومعظم الأفكار والأطروحات الغربية التي تتناول دراسة ظاهرة العولمة تقوم على ما طرحه الكاتب الأمريكي الياباني الأصل "Francis FUKUYAMA" في كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" سنة 1993(فوكوياما، 1993)، والذي يزعم فيه أن انتصار النظام الرأسمالي الليبرالي والديمقراطية الغربية تعتبر نقطة حاسمة في التاريخ البشري، وأن الليبرالية الغربية هي أسلوب الحياة الوحيد الصالح للبشرية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وامتدادها الاقتصادي القيمي وأوروبا يمثلان الدورة النهائية للتاريخ، والإنسان الغربي هو الإنسان الكامل الأخير(الرقب، 2003، صفحة 3).

2.2النمو الاقتصادي:

تعددت تعاريف النمو الاقتصادي لكنها ترمي إلى نفس الفكرة،فيعرفه "KALDOR 1957" على أنه "الزيادة المستمرة في حجم مخرجات الإنتاج ولفترة زمنية طويلة، تتعدى في بعدها الزمني الفترات الزمنية الخاصة بالتوسع الاقتصادي المصاحب للدورات والتقلبات الاقتصادية، والتوسع الناتج عن عوامل غير عادية أو فترات الانتعاش التي تلي فترة الركود الطويلة أو فترات الارتفاع المؤقت لبعض العوامل الأخرى غير الدائمة (KALDOR, December 1957, pp. 591-624).

كما يؤكد"KALDOR" أن النمو الاقتصادي الحديث يتسم بالمزج بين المعدلات العالية لنمو السكان والمعدلات المرتفعة لمتوسط دخل الفرد الحقيقي،وهذا المزج يتضمن معدلات نمو متزايدة بالنسبة للناتج الكلي، كما أضاف إلى أن الزيادة في متوسط دخل الفرد غالبا ما تأتي من التجديدات والابتكارات الأساسية،وذلك مثل تطبيقات الحزم المعرفية الجديدة في عمليات الإنتاج والاقتصاد(معهد التخطيط القومي، 2003، صفحة 7).

3.2التقارب الاقتصادي:

اهتمت الأدبيات الاقتصادية بظاهرة التقارب بين الدول بعدما أثيرت في نموذج " SOLOW-SWAN (1956)"، والتي مفادها أن معدل نمو الدخل الفردي لدولة ما، يتوقف على المستوى الذي يكون فيه هذا الدخل بالنسبة لمسار التوازن طويل الأجل، بمعنى الاقتصاد سيسجل معدل نمو مرتفع كلما كان بعيدا عن مساره التوازني، ومن ثم ينظر لظاهرة التقارب على أنها الحالة التي يقترب فيها الاقتصاد نحو مساره التوازني (BENSIDOUN & BOONE, 1999, p. 94)، ونميز نوعين من التقارب(LE GALLO, 2002, p. 37):

– تقارب β المطلق (β Convergence Absolue): التقارب المطلق هو تقارب غير مشروط تتطلب وفقه عملية اللحاق أن يكون نمو اقتصاد فقير أسرع من نمو اقتصاد غني، ويكون التقارب مطلقا، لأن عملية اللحاق تتم بشكل مستقل عن المستوى الابتدائي للناتج الداخلي الخام، وتتحقق فرضية التقارب المطلق إذا ارتبط معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد بعلاقة عكسية مع مستوى الدخل الفردي الابتدائي، وحسب دراسة BARRO, SALA-I-MARTIN (1995-1991) يعبر عن معادلة التقارب المطلق كالتالي:

$$\frac{1}{T}\ln\left(\frac{y_{i,T}}{y_{i,0}}\right)=\alpha+\beta\ln\left(y_{i,0}\right)+u_i.....(i=1....N)...(01)$$

حيث:

(N): عدد الدول المدرجة في الدراسة؛ u_i: حد الخطأ العشوائي $((u_i \to i,i,d\ (0,\sigma_u{}^2))$، وتتحقق فيه جميع الفروض الأساسية الخاصة بالنموذج الخطي؛ α و β : معلمات النموذج الثابتة والمجهولة مع $0 \prec |\beta| \succ 1$؛ $\ln$: اللوغاريتم النيبيري؛ $y_{i,0}$ و $y_{i,T}$: الناتج الداخلي الخام الفردي للدولة (i) في الفترات $(t=0$ و $t=T)$ على التوالي؛

$\frac{1}{T}\ln\left(\frac{y_{i,T}}{y_{i,0}}\right)$: متوسط معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد للدولة (i) بين الزمن $(t=0$ و $t=T)$.

بوضع*: $g_{i,0,T}=\frac{1}{T}\ln\left(\frac{y_{i,T}}{y_{i,0}}\right)$ ، يمكن كتابة المعادلة رقم (01) كالتالي:

$$g_{i,0,T}=\alpha+\beta\ln\left(y_{i,0}\right)+u_i.....(i=1...N).....(02)$$

ينتج عن شرط β سالب ومعنوي إحصائيا تقارب مطلق أو تقارب غير شرطي، لأن معدل النمو السنوي $g_{i,0,T}$ للناتج الداخلي الخام الفردي للدولة (i) في الفترات $(t=0$ و $t=T)$ يتناسب عكسيا مع المستوى الابتدائي للناتج الداخلي الخام الفردي $\ln\left(y_{i,0}\right)$. وكلما كبرت قيمة الميل β هذا يعني أن التوجه نحو التقارب يكون أكبر، حيث أن مقدر معدل التقارب غير الشرطي β (التقارب المطلق) يعطى بالعلاقة: $\beta=-\left(1-e^{-\lambda t}\right).....(03)$ ، ويسمح مقدر معدل التقارب β بحساب سرعة التقارب λ ، والتي تعطى بالعلاقة التالية: $\lambda=\frac{-\ln(1+T\beta)}{T}.....(04)$

حيث، تشير λ إلى سرعة التقارب عند حالة الاستقرار أوهي السرعة اللازمة لأي اقتصاد حتى يصل إلى حالته التوازنية، ومن جهة أخرى يمكن حساب أيضا فترة التعديل (Demivie)، وتعني الزمن اللازم لأي اقتصاد حتى يتمكن من

*- أحيانا كثيرة نجد أيضا معادلة التقارب محسوبة بواسطة معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد التجميعي كمتغير تابع على الشكل التالي:

$$\ln\left(y_{i,T}/y_{i,0}\right)=a+\beta\ \ln\left(y_{i0}\right)+u_i$$

تقليص نصف المسافة التي تفصله عن حالة التوازن للحالة المستقرة التي يؤول إليها في المدى الطويل.وتحسب بالعلاقة التالية: $\tau = \frac{-\ln(2)}{\ln(1+\beta)}$.....(05)

– تقارب β الشرطي (β Convergence Conditionnelle): تشترط فرضية التقارب الشرطي تحقيق ارتباط معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد خلال فترة معينة بعلاقة عكسية مع مستوى الناتج الداخلي الخام الفردي للمستوى الابتدائي، ويتوقف في هذه الحالة النمو بالإضافة إلى الشروط الابتدائية على مجموعة المتغيرات المعبر عنها بالشعاع X_i ، والتي تعرف بمتغيرات المراقبة (Variables de contrôle)(LE GALLO, 2002, p. 39).

بإضافة شعاع المتغيرات X_i إلى المعادلة رقم (02) نحصل على معادلة التقارب التالية:

$$g_{i,0,T} = \alpha + \beta \ln\left(y_{i,0}\right) + \gamma X_{it} + u_i \text{.....} (i = 1 \ldots N) \text{.....} (06)$$

حيث:

X_i : شعاع المتغيرات التي تسمح بالمحافظة على حالة استقرار اقتصاد الدولة (i) عند مستوى ثابت مثل (درجة انفتاح الاقتصاد، معدل نمو الأسعار، السياسة التجارية للدولة، مستوى التعليم، حجم الاستثمار...إلخ). إذا تحقق أن قيمة β سالبة وذات دلالة إحصائية نقبل فرضية التقارب الشرطي، ويكون التقارب مشروطا لأن مستوى الناتج الداخلي للفرد الذي يؤول إليه كل اقتصاد في المدى الطويل يتحدد بحسب شعاع المتغيرات X_i ، والذي يختلف باختلاف مميزات كل اقتصاد عن باقي الاقتصاديات الأخرى.

3.علاقة مقاييس العولمة بالنمو الاقتصادي في الدول النامية

يعتبر التفاوت الاقتصادي ما بين الدول المتقدمة والنامية، والفجوة فيما بينهما من الموضوعات التي كانت، ولا تزال، تمثل اهتمام المختصين، والمتابعين لأسباب ومحددات النمو الاقتصادي، وكثيرا ما ينظر إلى تسارع العولمة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي على مدى السنوات الماضية كأحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن اتساع الفجوة بين هذه الدول وداخلها. وفيما يلي سنتطرق إلى علاقة أهم مقاييس العولمة بالنمو الاقتصادي في الدول النامية.

1.3التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الدول النامية:

لقد شهدت العقود الأخيرة توسعا غير مسبوق في التجارة الدولية وتحررت بدرجة أو بأخرى،من قيود الحصص والتعريفة والمعيقات المتنوعة، وقد ازدادت بذلك إمكانيات الدول النامية على النفاذ إلى الأسواق الدولية، وسجلت اقتصادات الأسواق الصاعدة،نموا بوتيرة غير عادية وتواصل اندماجها بسرعة في الاقتصاد العالمي، ونوعت أيضا قاعدتها الإنتاجيةوصادراتهابتركيبةمنالسلعتبتعدأكثرفأكثرعنالموادالأوليةوالمنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة، والجدير بالذكر أن مجموعة دول الأسواق الصاعدة والدول النامية عند تجميعها حسب مجموعات الدخل أو حسب المناطق تلحق بالدول مرتفعة الدخل أو تتجاوزها من حيث انفتاحها التجاري، مما يعبر عن التقارب الواسع النطاق بين النظم التجارية القائمة

لدى الدول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل صوب النظم التجارية الأكثر انفتاحا والمطبقة في اقتصادات الدول المتقدمة(صندوق النقد الدولي، 2015، صفحة 136).

سجلت حركة السلع والخدمات عبر الحدود نموا ملحوظا، ففي عام 1800، لم تكن نسبة التجارة إلى الإنتاج العالمي تتجاوز2 بالمئة، واستمرت هذه النسبة بالانخفاض بعد الحرب العالمية الثانية، وبحلول عام1960كانت نسبة التجارة إلى الإنتاج العالمي دون25بالمئة، غير أن هذه النسبة ارتفعت من 37 إلى 51 بالمئة خلال الفترة ما بين (1999-2012)(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، صفحة 110)، لتبلغ نسبة 60 بالمئة عام 2014 (كوسي و أوزترك، 2014، الصفحات 6-11)، وقد توزعت هذه الزيادة على نطاق واسع،إذ ارتفعت نسبة التجارة إلى الإنتاج فيما لا يقل عن 89دولة نامية في العقدين الماضيين، واليوم تنتشر عمليات إنتاج الصناعات التحويلية عبر الحدود نتيجة لتراجع الحواجز التجارية وانخفاض تكاليف النقل،وتقوم دول عديدة بتداول السلع الوسيطة، وسهلت التغيرات في تكنولوجيا المعلومات طرح المزيد من الخدمات في إطار التبادل التجاري، وكانت النتيجة زيادة في المبادلات التجارية داخل القطاعات وداخل الشركات.

استفادت الدول النامية، ولاسيما دول آسيا من هذه التحولات إلى أقصى الحدود، ففي الفترة من1980إلى 2010،تمكنت من زيادة حصتها من تجارة السلع على الصعيد العالمي من25إلى47بالمئة وحصتها منالناتجالعالميمن33إلى45بالمئة، وتشكل الدول النامية اليوم ثلث القيمة المضافة في الإنتاج العالمي للسلع المصنعة(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013، صفحة 47).

لقد زادت أهمية التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية بنسب مرتفعة مقارنة بالدول الصناعية، إلا أنه نتيجة لانخفاض أسعار المواد والسلع الأولية من جهة وانخفاض المرونة الدخلية و السعرية للطلب على هذه المواد والسلع من جهة أخرى،فقد انخفض معدل التبادل التجاري، وأصبحت الدول النامية تحصل على موارد أقل مقابل صادرات أكثر، مما اضطرها إلى زيادة إنتاجها للمواد الأولية وزيادة صادراتها بهدف الحصول على نقد أجنبي، مما أدى في النهاية إلى استنزاف الكثير من مواردها البيئية(طاهر، 1997، صفحة 7)، وتعتبر صادرات النفط حالة مختلفة إلى حد ما،حيث يتم ضبط الأسعار بناء على كمية إنتاج يتم تحديدها بهدف الحفاظ على قاعدة موارد معينة للأجيال القادمة مع البحث عن بدائل أخرى للدخل، إلا أنه من الصعوبة بمكان عملية ضبط الإنتاج لفترات طويلة، خاصة وأن هناك عوامل كثيرة تحدد الطلب وأخرى تحدد احتياجات الدول المنتجة في التنمية.

بالرغم من معدل النمو السريع الذي شهدته التجارة الخارجية لا تزال بعض الدول النامية معرضة للصدمات السلبية الناشئة عن التغيرات في الاقتصاد العالمي، وخاصة تلك التي تعتمد بصورة رئيسية على تصدير عدد محدود من السلع الأولية أو على الصناعات ذات العمالة الكثيفة المنخفضة المهارة، ولم يتم تنويع أنشطة الإنتاج والتصدير في عدد كبير من اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية.

2.3 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:

أصبح أعداد متزايدة من دول العالم النامي أكثر انفتاحا للاستثمارات الأجنبية،فالمسألة لم تعد الآن ماذا كان عليها السماح بدخول رأس المال الأجنبي،بل أصبحت تتعلق أكثر بكيفية اجتذاب هذه الأموال، وحيث أن اجتذاب الاستثمار الأجنبي بات يشكل سوقا تنافسيا على نحو مطرد، فيتعين على دول العالم النامي توفير حوافز ومؤسسات وضمانات أفضل، مما توفره غيرها من الدول، وإلا واجهت خطر خسارة إحدى مفاتيح النمو الاقتصادي، والأمر ببساطة يتلخص في أن الدول التي تقوم بتأسيس مناخ عمل صحي ومواتي، هي تلك التي تنجح في اجتذاب الاستثمارات، فالمستثمرون عادة يبحثون عن الدول التي تتمتع ببيئات اقتصادية يمكن التنبؤ بها،نظم قانونية قوية أقل نسبة من الفساد،آليات فعالة للإدارة الرشيدة ومؤسسات صلبة مثل حقوق الملكية(مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، صفحة 3).

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى الدول النامية عدة تغيرات سواء من ناحية الحجم أومن ناحية التوزيع، وتميزت بتوجه معظم الاستثمار المحقق في الخارج إلى الدول النامية، ويشير ارتفاع معدل التدفق السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تعاظم دور هذه الاستثمارات في عمليات التمويل الدولي،فبعد أن كانت القروض التجارية تحتل مكانا لصدارة حتى أوائل الثمانينات في عملية التمويل الدولي،أدت أزمة المديونية الدولية عام 1982وما بعدها إلى تراجع الأهمية النسبية للقروض التجارية، وأصبحت أكثر صعوبة وأكثر ندرة وذات ضمانات عالية،وكانت تهدف أساسا إلى مساعدة الدول المدينة على خدمة ديونها حتى لا تتفاقم أزمة المديونية الدولية،أما القروض التلقائية فأصبحت محدودة النطاق وموجهة أساسا نحو الدول الآسيوية(مهران، 2000، صفحة 8).

وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد مرت بثلاث طفرات منذ عام 1979، فالطفرة الأولى التي حدثت خلال الفترة (1979-1981) عقب أزمة النفط الثانية، فهذه الطفرة كانت تحركها الاستثمارات في مجال البترول بقيادة الدول المنتجة الرئيسية للنفط،حيث قادت هولندا وبريطانيا والولايات المتحدة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول الخليج، والطفرة الثانية حدثت خلال الفترة (1986-1990)،وقد تركزت بالدول المتقدمة، حيث برزت خلالها العديد من الدول كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر،ومن بين هذه الدول اليابان، التي برزت بشكل ملحوظ كأكبر مستثمر أجنبي في الخارج، وعلى عكس الطفرتين الأولى والثانية، فإن الطفرة الثالثة والحالية، والتي بدأت منذ عام 1945، قد تميزت بنشاط ملحوظ للدول النامية سواء في جانب المصدرين أو المستوردين للاستثمار الأجنبي المباشر،كما تميزت بأنها أكثر تركيزاعلىقطاعالخدماتبمايزيدعن50 بالمئة من جملة الاستثمار الأجنبي(باركر، 1998، صفحة 1419).

شهد العالم برمته تطورا واضحا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وصولا إلى عام 2000، وهي الفترة الزمنية التي أعقبت دخول اتفاقات منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ (اعتبارا من 1995/01/01) تميزت بزيادة ملحوظة في حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي.

لكن المسجل عام 2008 تراجع هذه التدفقات على المستوى العالمي إلى 1449 مليار دولار بما نسبته 21بالمئة، ويأتي هذا التراجع بعد تحقيق قفزات متتالية خلال السنوات الخمس الماضية، بما يعزى بصفة رئيسية إلى الأزمة المالية العالمية، وعلى رأسها تباطؤ النمو في الدول المتقدمة والنامية على السواء، والاضطراب المالي وما صاحبه من أجواء عدم اليقين وأزمات السيولة في أسواق المال والقروض في كثير من الدول المتقدمة، وقد تأثرت بذلك الاستثمارات الموجهة إلى الدول المتقدمة سلبا بصورة واضحة، حيث تراجعت بنسبة 33 بالمئة مقارنة بعام 2007 بحصة بلغت 55 بالمئة من الإجمالي العالمي، في حين جاءت هذه التأثيرات في معظمها غير مباشرة على الدول النامية، مما مكنها من الحفاظ على قدرتها على جذب المزيد من التدفقات بحصة 40 بالمئة من الإجمالي العالمي(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2008، صفحة 8).

وباستمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية، استمر انخفاض إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وفي الدول المتقدمة لمدة ثلاث سنوات متتالية، نمت هذه التدفقات عام 2011 بنسبة18 بالمئة مقارنة بعام 2010(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2011، صفحة 8)، لكن الملاحظ في عام 2015، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة قفزت بنسبة 38 بالمئة لتصل إلى 1762 مليار دولار، وذلك لعدة أسباب من بينها الارتفاع الكبير في صفقات التملك والاندماج عبر الحدود، وتشير آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2016 أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية قد ارتفعت بمعدل9,6 بالمئة إلى نحو765مليارردولار(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016، صفحة 12).

إن النمو السريع والمستمر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو مؤشر على مرونة الاقتصاد العالمي في ظل العولمة، فبنظرة متأنية لمؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر وسلوك الشركات المتعددة الجنسيات تبدو لنا العولمة إلى حد كبير هي جزء من هذا التعقيد، فالكثير من هذه الشركات في الكثير من القطاعات وفي الكثير من الدول يقومون بالاستثمار في الخارج، وتلك الشركات قد تضخمت أكثر وأكثر خاصة بعد عمليات الدمج والتملك التي يسرتها ظاهرة العولمة.

4.النموذج القياسي ومتغيراته

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى اختبار مدى أهمية العولمة كمتغير يفسر النمو الاقتصادي، ويحدث عملية التقارب الاقتصادي لمجموعة من الدول، وهي دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، مصر وليبيا) كعينة عن الدول النامية و12 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، كعينة عن الدول المتقدمة، وهي: فرنسا إيطاليا، ألمانيا، كندا، بلجيكا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، الدانمارك، البرتغال والنرويج. خلال الفترة الزمنية (1980-2018)، وقد وظفت الدراسة منهج تحليل بيانات البانل (مقطع عرضي وسلاسل زمنية) لتقدير هذه العلاقة في إطار التحليل الديناميكي. وقد تم اختيار عينة الدول بالاعتماد على تقسيمات صندوق النقد الدولي المتوفرة على Word Economic Outlook Data base، بالإضافة إلى مدى توافر بيانات عنها فيما يخص

متغيرات الدراسة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي نسخة 2018، وقد اعتمدنا على برنامج Eviews 10 في تقدير نموذج الدراسة.

1.4التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة:

من أجل تقدير العلاقة بين العولمة، التقارب والنمو الاقتصادي لعينة الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات بناء على النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي، واستنادا إلى الطريقة القياسية التقاربية التي تنخرط ضمن الأعمال البحثية التجريبية لـ "BARRO (1996)" ونظرية النمو الداخلي(Barro, 1996)، يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في النموذج على النحو التالي:

-معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي ($dlPIB_{it}$): وهو المتغير التابع في النموذج، وهو يعبر عن النمو الاقتصادي، وتم حسابه بطريقة تعادل القدرة الشرائية (PPA)*، لأننا نحن بصدد مقارنة مستويات المعيشة بين مختلف دول العينة خلال فترة زمنية محددة؛

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة في النموذج فتتمثل في:

- لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الأولي ($lPIB_{i0}$): وقد تم أخذه مؤخرا بفترة واحدة، ففي إطار النظرية النيوكلاسيكية مرونة معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالنسبة للناتج الداخلي الخام الفردي الأولي يقيس درجة تقارب الدول نحو حالة التوازن أي أن الدول الفقيرة تتقارب نحو الدول الغنية إذا وفقط إذا كانت قيمة المرونة سالبة ومعنوية إحصائيا استنادا إلى دراسة"MANKIEW ROMER & WEIL (1992) (Mankiw, " Romer, & Weil, 1992, pp. 407- 437)؛

- لوغاريتم رأس المال البشري (lKH_{it}): معبر عنه بعدد سنوات الدراسة للمستوى الثانوي والعالي للذكور في سن 25 سنة وما فوق، وذلك استنادا إلى دراسة "BARRO (1996)"،ويتوقع أن يكون له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي،وتشير دراسات أخرى مثل دراسة "BERHMAN (1994) "، "SCHULTZ (1989) " و"BARRO&LEE (1994) " أن تعليم الإناث لا يرتبط بشكل مهم بالنمو الاقتصادي(بارو، 2009، صفحة 19)؛

- لوغاريتم رأس المال المادي (lsK_{it}):وتم الحصول على هذا المتغير بقسمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت زائدا التغير في المخزون بالأسعار الجارية مقاسا بالدولار الأمريكي على الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية مقاسا بالدولار الأمريكي مع ضرب ناتج القسمة في 100، ويتوقع أن يكون له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي؛

- لوغاريتم معدل النمو الديموغرافي ($lTPOP_{it}$)، ويتوقع أن يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ؛

* - PPA : Parité pouvoir d'Achat.

– معدل التضخم المحلي ($TINF_{it}$):مقاسا بمعدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة الأساس 2010، ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي، ويتوقع أن يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي؛

– معدل الإنفاق الحكومي (RG_{it}):وتم الحصول على هذا المتغير بقسمة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام بالأسعار الجارية مقاسا بالدولار الأمريكي على الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية مقاسا بالدولار الأمريكي مع ضرب ناتج القسمة في 100، ويتوقع أن يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي؛

نظرا لأن الهدف من الدراسة هو قياس أثر العولمة على التقارب الاقتصادي، فقد تم إضافة كل من معدل الانفتاح التجاري ($TOUV_{it}$) ومعدل الاستثمار الأجنبي المباشر ($RIDE_{it}$)، والتي تعتبر من أهم مقاييس العولمة المتعارف عليها.

– معدل الاستثمار الأجنبي المباشر ($RIDE_{it}$): تم الحصول على هذا المتغير بقسمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالأسعار الجارية مقاسا بالدولار الأمريكي على الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية مقاسا بالدولار الأمريكي مع ضرب ناتج القسمة في 100، ويتوقع أن يكون له تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي؛

– معدل الانفتاح التجاري($TOUV_{it}$): والذي يمثل مجموع الصادرات والواردات بالأسعار الجارية مقاسا بالدولار الأمريكي كنسبة من الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية مقاسا بالدولار الأمريكي مع ضرب ناتج القسمة في 100، ويتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

من منظور التقارب المطلق والتقارب الشرطي سوف نقوم باختبار أهمية مقاييس العولمة في تفسير النمو الاقتصادي، وإمكانية مساعدتها في تقليص فجوة الدخل بين الدول وحدوث عملية التقارب الاقتصادي، لذا فالمعادلات المراد تقديرها هي:

معادلة التقارب المطلق:

$$dlPIB_{it} = \alpha + \beta lPIB_{it-1} + u_{it} \ldots\ldots\ldots (07)$$

معادلو التقارب الشرطي:

$$dlPIB_{it} = \alpha + \beta_1 lPIB_{i0} + \beta_2 l\,KH_{it} + \beta_3 lsK_{it} + \beta_4\, lTPOP_{it} + \beta_5 TINF_{it} + \beta_6 RG_{it} + \beta_7 RIDE_{it} + \beta_8 TOUV_{it} + u_{it} \ldots (10)$$

حيث:

$i = 1 \ldots N$ و N : عدد الدول (عدد الوحدات المقطعية) وعددها 17 دولة، أي $i = 1 \ldots 17$؛

$t = 1 \ldots T$ و T : عدد الفترات (1980-2018) ، أي $t = 1 \ldots 39$؛

وعليه يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التقدير هو $N * T$ أي $17 * 39 = 663$ مشاهدة.

u_{it} : حد الخطأ ، ويضم ثلاث أنواع من الأخطاء العشوائية ($u_{it} = v_i + \eta_t + \varepsilon_{it}$)؛

v_i : الآثار أو الاختلافات المقطعية غير الملحوظة (crosssectioneffects)؛

η_t : الآثار أو الاختلافات الزمنية غير الملحوظة (timeeffects)؛

α ، β ، β_1 ، β_2 ، β_3 ، β_4 ، β_5 ، β_6 ، β_7 و β_8 : معلمات النموذج.

2.4 تقدير نماذج البانل والمفاضلة بينها:

من أجل معرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع فقد تم الاعتماد على بيانات البانل (PanelData)، وتتمثل في مجموع البيانات التي تجمع بين ميزات كل من البيانات المقطعية (Cross-SectionData) وبيانات السلاسل الزمنية (Time-SeriesData) ويقصد بها مجموع المشاهدات المقطعية التي يتم تجميعها في كل لحظة زمنية. ويعتبر تحليل بيانات البانل المجال الأكثر ابتكارا وتطورا في الاقتصاد القياسي، حيث توفر بيانات البانل الإطار التحليلي المناسب لتطوير تقنيات التقدير وتحليل نتائج النظرية، وهذا ما أورده كل من madala (1993), Hsiao (1986), Matyas&Sevestre (1992), Raj&Baltagi (1962) etBaltagi(1995), .Hsiao(Green, 2006, p. 272),Lee (1998), Lahiri, Lee&Pesaran (1999)

إن ما يميز بيانات البانل أنها تأخذ في الحسبان ما يعرف بعدم التجانس أو الاختلاف بين الوحدات المقطعية أو الاختلاف عبر الفترات الزمنية، إذ أن إهمالها يقود إلى تقديرات متحيزة وغير متسقة(جوجارات، 2015، صفحة 825)ولذا،يتم التعامل مع هذه الآثار المقطعية والزمنية في نماذج البانل إما كآثار ثابتة باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) أو كآثار عشوائية باستخدام نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model)، ففي نموذج الآثار الثابتة (FEM)يتم التعامل مع الآثار المقطعية (v_i) أو الزمنية (η_t) كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية، وهي الدول أو الزمن، في حين يتعامل نموذج الآثار العشوائية (REM) مع الآثار المقطعية (v_i) أو الزمنية (η_t) على أنها متغيرات عشوائية مستقلة بمتوسط يساوي صفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي.

ولغرض التعرف على نوع التأثيرات المستخدمة نقوم بالمفاضلة بين ثلاث أنواع من نماذج البانل، وهي: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model)(Greene, 2006, p. 278)، وذلك بإجراء اختبار Redundant Fixed Effects Tests* للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) والنموذج التجميعي (PRM) كمرحلة أولى، فإذا أشارت النتائج لأفضلية وملائمة النموذج التجميعي (PRM) نتوقف عند هذه المرحلة ونعتبر النموذج التجميعي (PRM) هو الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت النتائج لأفضلية وملائمة نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ننتقل إلى المرحلة الثانية وهي المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية

*- اختبار Redundant Fixed Effects Tests تم بعد تقدير نموذج مزدوج (ذو آثار ثابتة مقطعية وزمنية Cross-Section/Period).

(REM) باستخدام اختبار Correlated Random Effects - Hausman Test**.والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبارين لاختيار النموذج الملائم.

جدول رقم (01): نتائج المفاضلة بين نموذج(المجمع/الأثر الثابت/نموذج الأثر العشوائي)

الاختبار	إحصائية الاختبار	الاحتمال المقابل
Redundant Fixed Effects Tests	245.6113	Prob=0.0000
Correlated Random Effects - Hausman Test	Chi-Square Stat = 81,40	Prob=0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10

بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (01) نلاحظ بأن النموذج الملائم لبياناتنا المدروسة هو نموذج التأثيرات الثابتة، حيث نلاحظ من خلال نتائج اختبارRedundant Fixed EffectsTests للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الفردية عند مستوى معنوية 5 بالمئة بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (Prob=0.0000)، وهذا يدل على أفضلية نموذج التأثيرات الفردية. أما بالنسبة لاختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، فإن الاحتمال المقابل لإحصائية χ^2 (Prob=0.0000) معنوي عند مستوى معنوية 5بالمئة، وبالتالي نقوم برفض فرضية العدم التي تنص على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو المفضل وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو المفضل.

لتقدير نموذج الدراسة استخدمنا منهج بيانات البانل المتوازنة (Balanced Panel Data) بتطبيق طريقة العزوم المعممة (GMM)، والتي تعتبر من أهم الطرق لتقدير نماذج البانل الديناميكية، وذلك لوجود المتغير التابع مبطأ في النموذج، وقد اقترح كل من "ARRELANO & BOND (1991)" مقدر (GMM) الذي يأخذ بعين الاعتبار الارتباط الذاتي للأخطاء في الفروقات الأولى، بالإضافة أنهما يفترضان متغيرات صورية أكثر أهمية من تلك التي اقترحا كل من قبل "ANDERSON & HSIAO"، وقد تم اختيار طريقة (GMM) للتقدير لتمتع هذه الطريقة بالعديد من المزايا، فهي التي تستغل كل الحالات العمودية التي يمكن أن تتخلل النموذج بين المتغيرة المتأخرة التابعة وحد الخطأ، أهمية الطريقة تعتمد على المعالجة الصحيحة للمشكل المتعلق بترابط الأثر الفردي وكذا إمكانية الأخذ بعين الاعتبار احتمال داخلية أو ذاتية المتغيرات المستقلة المفسرة للنموذج (Arellano & Bond, 1991, pp. 277-297)، يرافق طريقة العزوم المعممة اختبارين هما اختبار "SARGAN/HANSN"، لاختبار صلاحية المتغيرات المتأخرة وتشخيصها كأداة استعمال، وكذا اختبار "ARELLANO & BOND" لاختبار غياب الارتباط الذاتي للأخطاء، نتائج تقدير واختبار صلاحية النموذج موضحة فيما يلي:

جدول رقم (02): نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة العزوم المعممة (GMM)

نوع التقارب	التقارب المطلق		التقارب الشرطي	
المتغيرات المستقلة	**نتائج التقدير**	القيم المحسوبة لـ	**نتائج التقدير**	القيم المحسوبة لـ

**- اختبار Correlated Random Effects – Hausman فقد أجري بعد تقدير نموذج ذو الآثار العشوائية.

Student		Student		
*(-2,970668)	-0,033088	*(3,443682)	0,00508	$lPIB_{i0}$
***(1,825597)	0,031228			lsK_{it}
(0,108507)	0,034757			lKH_{it}
*(-2,865442)	-0,049155			$lTPOP_{it}$
**(-2,008865)	-0,003418			$TINF_{it}$
***(-1,861399)	-0,019234			RG_{it}
(1,479851)	0,003191			$RIDE_{it}$
***(1,721738)	0,002637			$TOUV_{it}$
*(3,845877)	1,673474	*(3,477846)	2,289	**القاطع المشترك (α)**
0,7768		0,651040		**R-squared**
0,7639		0,646090		**Adjusted R-squared**
0.473		0.764		**Sargan-Hansen (p-value)**
0.190		0.199		**Arellano-Bond test (p-value)**
3,364779				λ
20,600079				τ

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10

(*)،(**)،(***): القيم المحسوبة لـ Student تدل على المعنوية الإحصائية عند 1، 5 و10 بالمئة على التوالي؛

λ : سرعة التقارب في السنة؛

τ : فترة التعديل، أي المدة اللازمة بالسنوات التي تقطعها الدولة لإنجاز نصف مسافة التقارب نحو حالة التوازن في المدى الطويل.

5.تحليل ومناقشة النتائج

وفقا لنتائج تقدير معادلة التقارب المطلق نلاحظ أن العلاقة مرتفعة المعنوية من خلال معامل التحديد، وهذا يعني أن 62.6 بالمئة من التغيرات في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الفردي مفسرة عن طريق النموذج المقدر، كما تشير إحصائية (Sargan/Hansen) وإحصائية (Arellano-Bond test) إلى صلاحية النموذج، وذلك عند مستوى معنوية 5 بالمئة، أما بالنسبة لاختبار فرضية التقارب المطلق، فنلاحظ أنه بالرغم من أن معامل التقارب جاء معنوي إحصائيا من خلال اختبار Student (t Student = 3,443) عند كل المستويات، لكنه أتى بالإشارة الموجبة، وهذا يعني رفض فرضية التقارب المطلق لدول العينة.

أما بالنسبة لنتائج تقدير معادلة التقارب الشرطي، فقد جاءت إشارة معامل التقارب سالبة (0,033088-) مطابقة للنظرية الاقتصادية وبمعنوية إحصائية (2,970668-)، مما يدل على قبول فرضية التقارب بين دول هذه

المجموعة، لكن هذا التقارب يصح بالمعنى الشرطي، فالنموذج إذن يظهر حركة تقارب للناتج الداخلي الخام بين مختلف عينة الدول، وبعبارة أخرى يمكن القول أن الدول الفقيرة ضمن المجموعة تستطيع اللحاق بالدول الغنية ضمن نفس المجموعة بسرعة تقارب تقدر بنسبة 3,36 بالمئة خلال كل سنة، ومنه فإن مجموعة هذه الدول يمكنها اختزال نصف المسافة نحو التوازن في زمن قدره حوالي 21 سنة. لكن وضع التوازن الذي تؤول إليه الدول يتحدد حسب الخصائص الهيكلية لكل دولة.

ومن خلال معامل التحديد يتضح أن 76,39 بالمئة من التغيرات في معدل نمو الناتج الداخلي الخام مفسرة عن طريق المتغيرات المستقلة المدمجة في النموذج خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة لمواصفات وجودة النماذج المقدرة، فمن خلال اختبار (Sargan/Hansen) واختبار (Arellano and Bond)، فتشير النتائج إلى جودة النموذج وأيضا صلاحية شروط العزوم المستخدمة في التقدير.

إن التقارب بين دول العينة مشروط بمجموعة من المتغيرات المتحكمة فيه، والتي كانت كالتالي:

- وجود أثر موجب (0,031228) ومعنوي (1,825597) لرأس المال المادي (lsK_{it})، وهذا يوافق ماجاءت به النظرية الاقتصادية، حيث أن الزيادة في معدل رأس المال المادي بنسبة 1 بالمئة سوف تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام الفردي بنسبة 0,031 بالمئة؛

- وجود أثر موجب (0,034757)، لكنه غير معنوي (0,108507) لرأس المال البشري (lKH_{it})، وهذا يعني أن الاستثمار البشري في دول العينة لم يرق إلى المستوى المطلوب، والذي يكون له الأثر الملموس على النمو الاقتصادي، وبالتالي تقليص فجوة الدخل بين الدول النامية والدول المتقدمة؛

- وجود أثر سالب (0,049155-) وذو معنوية إحصائية (2,865442-) لمعدل نمو السكان ($lTPOP_{it}$)، فالبنسبة لهذه الدول فإن زيادة نمو السكان بـ 1 بالمئة سوف يؤدي إلى انخفاض في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام الفردي بنسبة 0,0508 بالمئة، وقد جاء هذا موافقا للنظرية الاقتصادية؛

- وجود أثر سالب (0,003418-) ومعنوي إحصائيا (2,008865-) لمعدل التضخم المحلي ($TINF_{it}$)، حيث أن كل زيادة في معدل التضخم المحلي بنسبة 1 بالمئة سوف تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام الفردي بنسبة 0,0034بالمئة، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث يعتبر التضخم من بين أهم عواملعدمالاستقرارالاقتصاديالذييضعفمنالنموالاقتصاديمنجراءالسلبياتالتييلحقهابالاقتصاد؛

- وجود أثر سالب (0,019234-) ومعنوي (1,861399-) لحجم الحكومة (RG_{it})، حيث أن زيادة نسبة حجم الإنفاق الحكومي بنسبة 1 بالمئة سوف تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام الفردي بنسبة 0,0192بالمئة، وتعني هذه النتيجة أن زيادة حجم الدولة في النشاط الاقتصادي يحدث تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي في هذه الدول؛

- وجود أثر موجب (0,003191) ولكنه غير معنوي إحصائيا (1,479851) لمعدل الاستثمار الأجنبي المباشر($RIDE_{it}$)، ويعكس هذا ضعف الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية والغير مجدية اقتصاديا،الأمر الذي يجعل هذه الاستثمارات غير منتجة وبدون أثر هام على معدل النمو في هذه الدول، وبالتالي ومن خلال نتائج التقدير نجد أنالتغيرفيالاستثمارالأجنبيالمباشريلعبدوراضعيفافيإحداثالتقاربفيمعدلاتالنموالاقتصادي؛

- وجود أثر موجب (0,002637) لمعدل الانفتاح التجاري ($TOUV_{it}$)، لكنه لم يبد الكثير من المعنوية الإحصائية (1,721738)، حيث أن الزيادة في الانفتاح التجاري بنسبة 1 بالمئة تؤدي إلى ارتفاع في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الفردي بنسبة 0,0026بالمئة، وقد جاء هذا موافقا للنظرية الاقتصادية.

5.الخاتمة:

إن تحقيق معدلات موجبة ومستديمة للنمو الاقتصادي من أهم التحديات التي تواجه الدول النامية في الوقت الحاضر والمستقبل، لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، وبالتالي للتقارب نحو هذه الاقتصاديات لزم على هذه الأخيرة إتباع إستراتيجيات تنمية تضمن محيط قابل للنمو مبني على التكامل مع الاقتصاد العالمي، وبالخصوص الانفتاح على العالم الخارجي.

إذا،النمو الاقتصادي هو عملية داخلية المنشأ كما يؤكد "BARRO"، تستند إلى جملة من التحفيزات الداخليةلاالخارجية،تعودأساساإلىاتباعاستراتيجياتتنمويةأكثرتطابقامع واقعها المحلي ومواردها الذاتية المحدودة.

ولما كانت العولمة تحمل العديد من الفرص للدول النامية، وحسب النتيجة الأساسية لنظريات النمو، يكون تبني ظاهرة العولمة والانفتاح على العالم الخارجي جيد عموما ومفيد للنمو الاقتصادي، إلا أن طبيعة هذه العلاقة في الدول النامية يكتنفها الكثير من الغموض، وذلك بوجود عوامل اقتصادية داخل هيكل اقتصاديات هذه الدول تعيق الأثر الإيجابي للعولمة، وأن الانفتاح الاقتصادي للدول النامية في ظل التشوهات الاقتصادية المزمنة التي تعاني منها هذه الدول ربما يشكل في نهاية المطاف عقبة في طريق نموها وتحقيق تقاربها الاقتصادي نحو الدول المتقدمة.

وقد عرفت فترة تسارع العولمة، ولوج عدد من الدول النامية إلى الأسواق العالمية، وأصبحت بذلك أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي وزاد دورها سواءا من حيث مساهمتها في التجارة الخارجية أو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة،

ولكن رغم ذلك فإن زيادة مساهمة الدول النامية في الاقتصاد العالمي تبقى نوعا ما منخفضة مقارنة بمساهمة الدول المتقدمة.

وقد استهدفت هذه الدراسة قياس العلاقة بين العولمة، التقارب والنمو الاقتصادي لعدد 17 دولة نامية ومتقدمة خلال الفترة (1980-2018)، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام نماذج ديناميكية تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية Dynamic Panel Data Models. ولتقدير نموذج الدراسة تم استخدام طريقة العزوم المعممة The Generalized Method of Moments (GMM) المقترحة من قبل ArellanoandBond (1991). وقد اعتمدنا في تقدير نموذج الدراسة على برنامج Eviews10، ولتحقيق الهدف من الدراسة استخدمنا معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي، وكمتغيرات مفسرة استخدمنا معدل الانفتاح التجاري، ومعدل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج الداخلي الخام، والتي تعتبر من أهم مقاييس العولمة المتعارف عليها، بالإضافة إلى نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الابتدائي، ومتغيرات تفسيرية أخرى، وهذا استنادا إلى دراسة "BARRO (1996) "، وتتطلب فرضية التقارب ارتباط معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي عكسيا مع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الابتدائي، وقد تم أخذه مؤخرا بفترة واحدة، ففي إطار النظرية النيوكلاسيكية مرونة معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالنسبة للناتج الداخلي الخام الفردي الابتدائي يقيس درجة تقارب الدول نحو حالة التوازن.

توصلت الدراسة التجريبية إلى تحقق فرضية التقارب، لكن ليس بالشكل المطلق وإنما بالشكل الشرطي، فقد جاء معامل التقارب سالبا موافقا للنظرية الاقتصادية، وأن الدول الفقيرة ضمن المجموعة تستطيع اللحاق بالدول الغنية ضمن نفس المجموعة بسرعة تقارب تقدر بنسبة 3,36بالمئة خلال كل سنة، ومنه فإن مجموعة هذه الدول يمكنها اختزال نصف المسافة نحو التوازن في زمن قدره حوالي 21سنة.

كما يتضح أيضا أن مقاييس العولمة المتمثلة في معدل الانفتاح التجاري ومعدل الاستثمار الأجنبي المباشر، تكون ذات أثر قوي في دفع عجلة النمو، وإحداث عملية التقارب الاقتصادي مرهون بمستوى رأس المال البشري، حيث أن الأثر الإيجابي والمعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر يتحقق إذا كانت الدولة المضيفة تملك الحد الأدنى من مخزون رأس المال البشري القادر على استيعاب التكنولوجيا، وأن الدول المنفتحة تجاريا تستفيد أكثر من التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وأخير، **يمكننا القول أن عناصر العولمة لا تعمل ضمنيا على تقارب الدول فيما بينها، بالرغم من تأثيرها الإيجابي على النمو الاقتصادي**، لأن هذا الأثر يتوقف على العوامل النسبية الابتدائية للاقتصاديات وأهمية التحويل الدولي للتكنولوجيا، كما يعد رأس المال البشرى محددا أساسيا في استيعاب أي دولة للتكنولوجيا التي يفترض أن تحول في إطارا لانفتاح، وعليه فعناصر العولمة يمكن أن تحقق مستوى إنمائي مرض اقتصاديا، لكنها غير كافية لإحداث عملية التقارب الاقتصادي وردم

فجوة التنمية بين الدول النامية والدول المتقدمة، وتحقيق ذلك مرهون بمستوى رأس المال البشري، ومن هنا تبرز أهمية رأس المال البشري ودوره الفعال في النمو وإحداث عملية التقارب الاقتصادي بين الدول. وعليه،فالنمو الاقتصادي هو عملية داخلية المنشأ كما يؤكد "BARRO"، تستند إلى جملة من التحفيزات الداخليةلاالخارجية،تعودأساساإلىاتباعاستراتيجياتتنمويةأكثرتطابقامع واقعها المحلي ومواردها الذاتية المحدودة.

6.المراجع:

-Arellano, M. a. (1991). Some Tests of Specification for Panel Data, Monte Carlo Evidence and an Application to Employment Equations. *Review of Economic Studies* , 277-297.

-Barro, R. J. (1996). Determinants of Economic Growth- A Cross countries Empirical Study. *NBER working paper No 5698 cambridg* .

-BENSIDOUN, I., & BOONE, L. (1999). *l'Economie mondiale.*CEPII.

-Bosworth, B. C., & Yu Chin, C. S. (1995). Accounting for Differences In Economic Growth, conference on Structural adjustment policies in the 1990s, experience and prospects, Institute of Developing economies. Tokyo, Japan.

-Dewan, E., & Husein, H. (2001). Determinants of Economic Growth Panel Data Approach. *Reserve Bank of Fiji, Working paper, No. 01/04* .

-Greene, W. (2006). *traduction par Theophile Azomahou et autres.*Paris: edition francaises dirigee par Didier Schlacther 5ieme edition , IEP Paris, Universite Paris II, 2006.

-Hall, R., & Jones, C. (n.d.). Why do some countries produce so much more output per worker. *Quartely Journal of Economics 114* , pp. 83-116.

-KALDOR, N. (December 1957). A model of Economic growth. *the economic journal, Vol.67, No.268* , 591-624.

-LE GALLO, J. (2002). Disparités géographiques et convergence des régions européennes, une approche par l'économétrie spatiale. *Thèse de doctorat en Analyse et Politique Économique* . faculté de science économique et de gestion, Bourgogne, France: université de Bourgogne.

-Mankiw, N., Romer, D., & Weil, D. (1992). A contribution to the empirics of economic growth. *Quarterly Journal of Economics, CVII* , pp 407- 437.

-Pritchett, L. (2000). Understanding Patterns of Economic Growth, Searching for Hills among plateaus, Mountains, and Plains. *The word bank economic review, Vol 14, N.2* .

-William J Baumol .(1986) .Productivity Growth, Convergence, and Welfare: What the, long-Run show . *The American Economic Review, Vol: 76, No.5*.1085-1072 ، .

-WONG, W. K. (2001). the Channel of Economic Growth, A decomposition exercise. *departmental working paper, N 0101, national university of Singapore, departement of economics* .

- أثيل عبد الجبار الجومرد، و نزار صديق إلياس القهوجي. (2009). النمو الاقتصادي وتقدير معدل التقارب لمتوسط دخل الفرد بين البلدان للفترة (1990-2002). (كلية الادارة والاقتصاد، المحرر) *مجلة تنمية الرافدين العدد 95 مجلد 31 لسنة 2009* ، الصفحات 111-128.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .(2016) .*الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء والتطور .2016*الكويت.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2008). *التقرير السنوي 2008*. الكويت.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2011). *التقرير السنوي 2011*. الكويت.

- أيهان كوسي، و إزغي أوزترك. (سبتمبر, 2014). عالم من التغير. *مجلة التمويل والتنمية* ، الصفحات 6-11.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2014). تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدّم، بناء المنعة لدرء المخاطر 2014.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2013). تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم التنوع 2013.

- بريجنسكي ,ز.(1999) .*رقعة الشطرنج الكبرى*) .أ .الشرقي (.Trad ,الأردن :الأهلية للنشر والتوزيع.

- دامودار جوجارات. (2015). *الاقتصاد القياسي*. (عبد الغفار عودة هند، المترجمون) الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

- روبار بارو. (2009). *محددات النمو الاقتصادي، دراسة تجريبية عبر البلدان*. (نادر التل، المترجمون) عمان، الأردن: دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع.

- زبينغيو بريجنسكي. (1980). *بين عصرين، أمريكا والعصر الإلكتروني*. (محجوب عمر، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر.

- صالح الرقب. (2003). *العولمة*. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى.

- صبري عبد الله إسماعيل. (1999). *العرب وتحديات النظام العالمي*. بيروت: سلسلة كتب دراسات الوحدة العربية رقم 16، مركز دراسات الوحدة العربية.

- صندوق النقد الدولي. (2015). آفاق الاقتصاد العالمي 2015. *آفاق الاقتصاد العالمي*.

- طاهر ,ج ,1997) .ديسمبر .(النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية، الفرص والتحديات .*المعهد العربي للتخطيط*

- فرانسيس فوكوياما. (1993). *نهاية التاريخ والإنسان الأخير*. (مطاع صفدي، المحرر، و فؤاد شاهين وآخرون، المترجمون) بيروت، لبنان: مركز الإنماء القومي.

- مركز المشروعات الدولية الخاصة. (2004). الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- مشتاق باركر. (1998). الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط. *المجلة الاقتصادية السعودية، العدد الأول*، 1419.

- معهد التخطيط القومي .(2003) .العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري .*سلسلة قضايا التخطيط والتنمية*.

- مهران ,ح .(2000) .الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر وإمكانات تطويره فى ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية .*المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*.